3- إقرار صفة الاستعجال لقضايا الأحوال الشخصية، نظراً لطبيعتها الإنسانية الملحة.

4- تقنين دور التحكيم في قضايا الأسرة، قبل رفعها إلى القضاء، على أن يقوم بالتحكيم جهاز حكومي بجانب المؤسسات المدنية.

5- اتخاذ الإجراءات لحماية المرأة من العنف الأسري، وذلك بتشديد العقوبة المقررة في هذا الخصوص وإيجاد الآليّة لحماية المرأة عند تعرضها للعنف.

6- إنشاء صناديق للنفقة تتولاها البنوك الوطنية، يتم تحصيلها من الزوج، أسوة بالتجارب الناجمة في بعض الدول العربية.

7- تشكيل لجان تضم نخبة من رجال الشريعة المتنورين، وعدداً من القانونيين من جميع الدول العربية، من أجل تنقيح مشروع قانون الأحوال الشخصية، ودعوة وزراء العدل العرب لإعطاء هذا الأمر ، الأهمية والأولويّة التي يستحقها.

8- نشر التوعية بحقوق المرأة العربية، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والهيئات التعليمية والثقافية والإعلامية، بما يعزز وجود هذه الحقوق ويفرض احترامها.

9- حثّ الدول العربية على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة، ووضع الآليّات الوطنية لحسن تطبيقها.

- **<u>على صعيد المرأة والاقتصاد :</u>**

1- إدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها، ضمن أولويّات خطط التنمية الوطنية وبرامج العمل الحكومية.

2- محو أميّة النساء وخاصة ذوات الدخل المنخفض، في المناطق الحضرية والريفية والبدوية وتكثيف برامج محو الأميّة، استناداً إلى مشروعاتٍ ذات جدوى اقتصادية، واسترشاداً بالتجارب الناجحة في هذا المجال في عددٍ من الدول العربية.

3- الحدّ من تضرر المرأة من النتائج السلبية لسياسات التكييف الهيكلي والخصخصة، والعمل على تطوير شبكات الأمن الاجتماعي، وتضمين آليّاتها بما يمكّن المرأة بالتمتع بحقوق متساوية مع الرجل، في كافة البرامج التي تقوم على تنفيذها.

4- التعامل الواعي مع ظاهرة العولمة، وتمكن المرأة من الاستفادة القصوى من ايجابياتها ومواجهة التحديّات.

5- السعي الجديد للوصول إلى تعزيز حقيقي، لما تساهم به المرأة العربية في الناتج القومي.

6- التوسع في برامج المشروعات الصغيرة، وبرامج الأسر المنتجة لصالح المرأة العربية لتشمل :

أ- توفير مختلف أشكال الدعم الفني – الإداري – القانوني – والتحويلي، وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء المشروعات.

ب- إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية، لتطوير طاقات المشروعات الصغيرة خلال مرحلة التأسيس ومرحلة الانطلاق.

7- العمل على تكثيف تبادل الخبرات النسائية العربية في المجال الاقتصادي.

8- دعم إمكانات التسويق والترويج، ضماناً لتطوير القدرات الإنتاجية، التي تنهض بها المرأة في كافة البلدان العربية.

9- التأكيد على أهمية دور المرأة البدوية في إدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والوطني، ودعم الاستثمار في المشاريع الكفيلة بتوفير فرص العمل خارج المزارع في القطاع الريفي، من خلال الأنشطة التقليدية وغير الرسمية.

10- التأكيد على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني، وخاصة التسويق منها في دعم الدور الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها الفعّالة في التنمية الاقتصادية.

11- التصدي لظاهرة التقاعد المبكر للمرأة في بعض الدول العربية.

12- الطلب من منظمة العمل العربية، وبالتعاون مع منظمة المرأة العربية، العمل على إيجاد صيغة من التعاون، للأخذ جديّاً بهذه التوصيّات وتحويلها إلى إجراءات وتدابير لتنفيذها الأمر الذي سوف يساعد على تحقيق قفزة نوعية في حياة المرأة العربية، ويؤدي إلى نهوض حقيقي في عملها.

ثانياً المقومات الاقتصادية للنهوض بعمل المرأة العربية :

- **تطور المشاركة النوعيّة للإناث في القوى العاملة في البلدان العربية :**

قُدّر عدد السكان في البلدان العربية عام 2003 ما يقارب (303) مليون نسمة، كان منهم ما يُقارب (148) مليون من الإناث، وهذا يعني أنّ عدد الإناث يشكّل ما يقارب نصف سكان الوطن العربي.

كما قُدّر إجمالي القوى العاملة للعام نفسه ما يقارب (107) مليون، يُفترض أن يكون من بينهم (52) مليون من الإناث في سوق العمل، والواقع إنّ مجموع النساء العاملات في سوق العمل لا يتجاوز (26) مليون، أيّ بمعنى أنّ معدل مشاركة الإناث في سوق العمل، وضمن سن العمل لا يتجاوز (42%) من الإناث المحسوبات ضمن القوى العاملة النسائية، أيّ ما يقارب نصف القوى العاملة النسائية خارج سوق العمل، مع العلم أنّ المشاركة ارتفعت من (21.3%) عام 1980 إلى (24%) عام 2000، والجدول التالي يعكس معدلات اشتراك النساء في القوى العاملة في البلدان العربية.

جدول رقم / 1 /

يمثّل معدلات اشتراك الإناث في القوى العاملة العربية

الدولة	معدلات اشتراك النساء في القوى العاملة	
	% 1980	% 2000
الأردن	7.2	16
الإمارات	8.8	-
البحرين	10.3	34.73

تونس	20.1	31.7
الجزائر	11.1	-
جيبوتي	-	30.2
السودان	19.7	-
سوريا	13.6	-
السعودية	4.9	16.1
الصومال	39.3	-
العراق	9.6	-
عُمان	4.1	9.6
فلسطين	-	10.4
قطر	8.1	27.5
الكويت	11.1	26.7
لبنان	12.6	-
ليبيا	12.2	-
مصر	18.9	23.5
المغرب	27.1	-
موريتانيا	42.8	-
اليمن	17.7	22

المصدر – تقرير الاستخدام في العالم، منظمة العمل الدوليّة 2000

والرسم البياني رقم / 1 / يُظهر مقارنة بين تطور معدلات مشاركة الرجال في القوى العاملة ومعدلات مشاركة النساء في القوى العاملة 1980 – 2000.

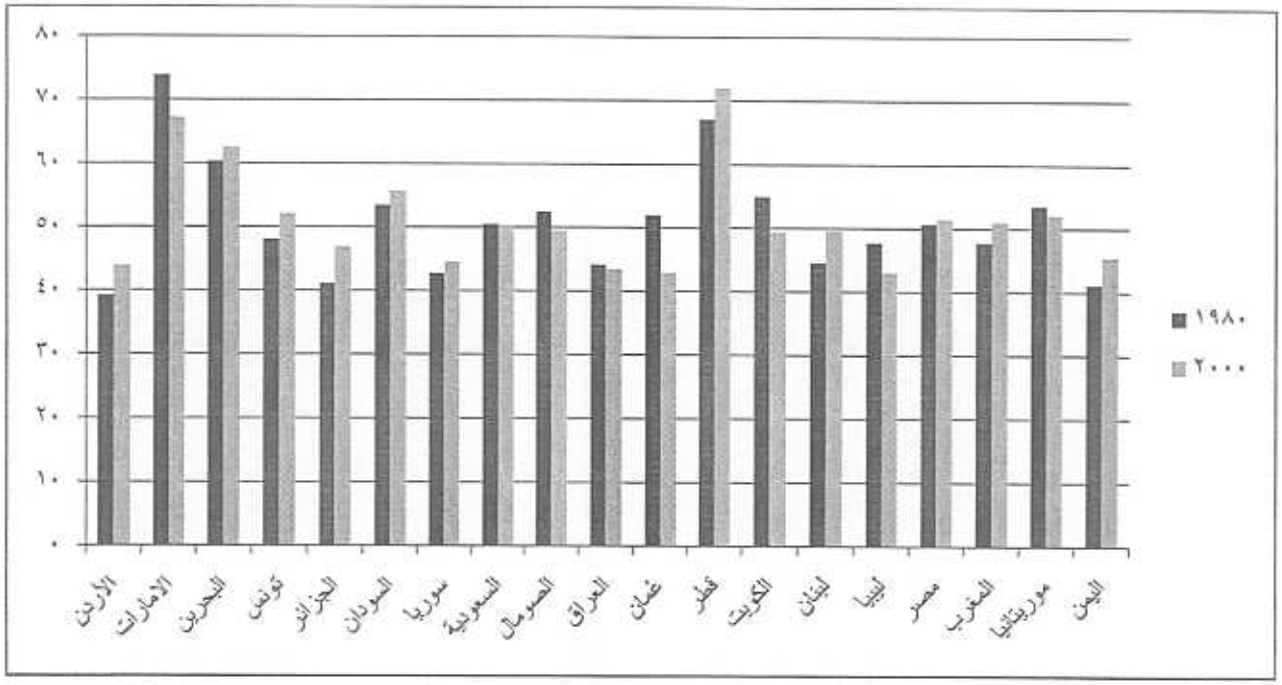

تطور معدلات مشاركة الرجال في القوى العاملة 1980 - 2000

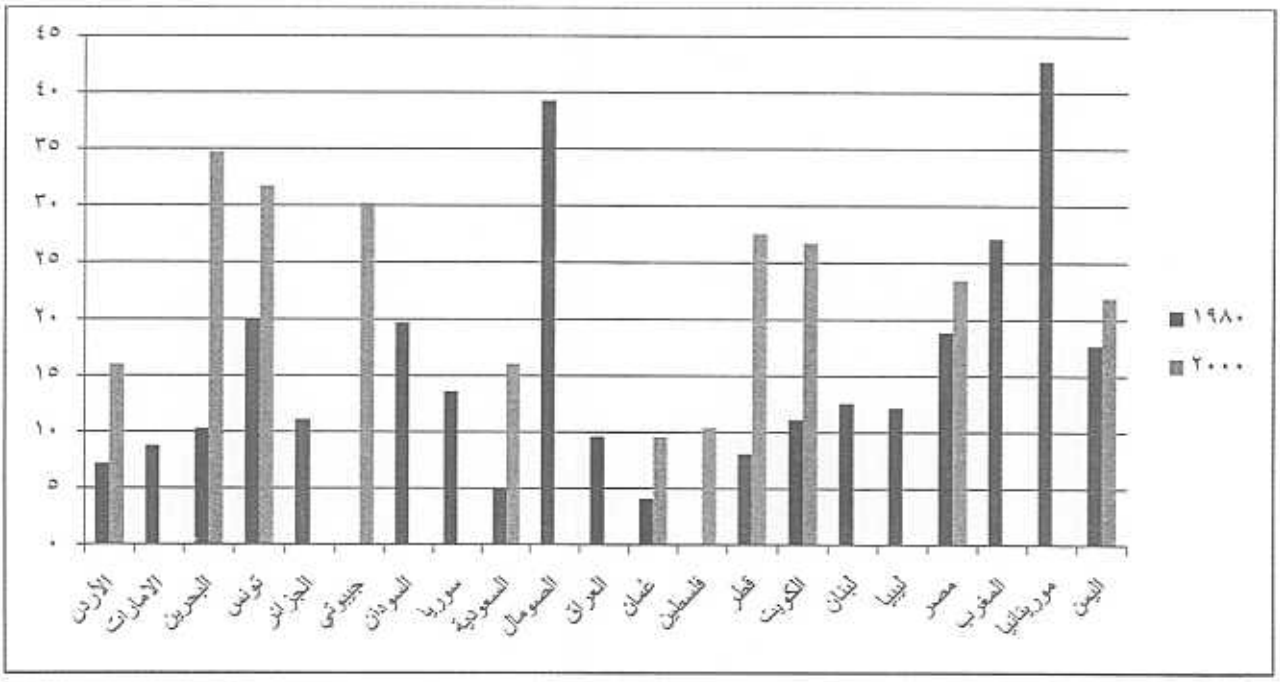

تطور معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة 1980 - 2000

من الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

1- ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، خلال الفترة 1980 – 2000 وبشكل خاص في البلدان التي تصنف بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة، وفقا لدليل التنمية البشرية مثل: البحرين والكويت وقطر حيث

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في هذه البلدان بالقوى العاملة على التوالي من (10.3%) ، (11.1%) (8.1%) عام 1980 إلى (34.73%) ، (26.7%) ، (27.5%) عام 2000 وهي نسبة تتجاوز الثلاثة أضعاف في البحرين فقط.

2- تطور معدل المشاركة بشكلٍ ملحوظ في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة مثل: ليبيا، عُمان السعودية لبنان، الأردن، تونس، سوريا، الجزائر، مصر، المغرب، السودان، وبصورة خاصة في (تونس، السعودية لبنان)، حيث بلغت عام 2000 (31.7%) ، (16.1%) ، (19.1%) مقابل (20.1%) ، (4.9%) (12..6%) عام 1980، وهناك بعض البلدان العربية التي تعيش ظروف صعبة مثل: فلسطين، العراق الصومال، تحتاج إلى دعم مشاركة المرأة في القوى العاملة.

3- سجلت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة للبلدان العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة مثل: اليمن وموريتانيا انخفاضا، في موريتانيا من (42.8%) عام 1980 إلى (39.9%) عام 1997 بينما سجلت ارتفاعاً طفيفاً في اليمن من (17.7%) عام 1980 إلى (18.1%) عام 1997 وصولاً إلى (22%) عام 2001، وبمقارنة المعدلات المذكورة سابقاً مع المؤشرات الدولية، نجد أنّ هذه المشاركة ما زالت متدنية حتى بالنسبة للبلدان غير العربية، ذات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابهة، حيث يلاحَظ أنّها ارتفعت بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بحدود (11.9%) أمّا في البلدان الأفريقية فالارتفاع يقترب من البلدان العربية (2.7%)، إلا أنّ نسبة المشاركة فيها أصلاً مرتفعة للنساء، حيث قُدّرت في أفريقيا (57.4%) وفي آسيا (62%) (1) ، وبالتالي فإنّ حصة الإناث ازدادت من القوى العاملة، في معظم البلدان العربية والنامية والبلدان المتطورة وأصبحت المرأة تضطلع بأدوار لا غنى عنها أكثر فأكثر في الاقتصاد الأسري والوطني والدولي، غير أنّها لا تزال تتمتع بموقع اقتصادي أقل حظاً بالنسبة إلى الرجل وتواجه تمييزاً خطيراً، نظراً لأنّها مقيدة من حيث تحقيق كل طاقة مواردها البشري، ومن المساهمة في النمو والتنمية الاقتصاديين، وقد كان للركود الاقتصادي في الكثير من البلدان المتقدمة والنامية، وقعٌ سلبي بطريقةٍ غير متناسبة على عمالة المرأة، ولقد ازداد الفقر بطريقةٍ مطلقة ونسبية على حدٍّ سواء، كما ازداد عدد النساء اللواتي يعشن في فقر في معظم المناطق، وتشكل المرأة أكثرية ساحقة من الأشخاص البالغ عددهم أكثر من مليار الذين يعيشون في فقر مدقع، ورغم المشاركة المتزايدة للمرأة في القوى العاملة، وبعض التطورات الايجابية لا تزال أغلبية النساء العاملات المحرومة الأقل حظاً نسبة للرجال، وتستمر أشكال مختلفة من التمييز داخل وخارج سوق العمل على حدٍّ سواء، تنصّ الفقرة (156) من منهاج بيجين على أنّ " العديد من النساء رغم تقدمهن في البنى الاقتصادية وذلك لأكثرية النساء، خاصة اللواتي يواجهن حواجز إضافية أخرّت عوائق مستمرة في وجه قدرتهن على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وضمان سبل عيش مستدامة

لأجلهن ومن يعول عليهن"، ويلحظ تقرير العمل العالمي لمنظمة العمل الدولية للعام 1994 أنه " لا يزال يجب تحقيق تكافؤ الفرص والمعاملة للمرأة والرجل في العمالة في كلّ مكان " وتنبئ الفقرة (28) من منهاج بيجين أنّ " عشرة أعوام بعد مؤتمر نيروبي لم يتم بعد تحقيق المساواة بين المرأة والرجل " وهذا الأمر برأينا يعود إلى عدم تبني الدول والبلدان وتحديداً البلدان العربية إجراءات وتدابير، تساعد في تحسين شروط العمل وتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية مناسبة، لتحقيق أغراض منهاج بيجين، وبالتالي تحقيق مبدأ المساواة على أن تشمل هذه الإجراءات العمل على إزالة الصعوبات والعوائق، التي تواجه مشاركة المرأة في القوى العاملة ودخولها إلى سوق العمل ويمكن تصنيف هذه المعوقات والعقبات، التي تحتاج إلى إجراءات وتدابير تشريعية تساعد في إيجاد الحلول للمسائل الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العربية كما يلي:

1- عوائق مواقفية في وجه استخدام المرأة.

2- التعارض بين الدورين الإنتاجي والإنجابي.

3- عدم المساواة في التعليم والتدريب.

4- عدم المساواة في الوصول إلى الموارد المنتجة.

5- الفصل والتركيز الوظيفي في سوق العمل.

6- الفوارق والتمييز وعدم التكافؤ في الأجر.

7- التوعية مقابل الكمية في استخدام المرأة.

8- بطالة المرأة أكثر من الرجل.

وسوف أتناول بإيجاز هذه العوائق، التي إذا ما أحسنا معالجتها وإيجاد الحلول لها، استطعنا اتخاذ تدابير سليمة للنهوض بعمل المرأة العربية حرصاً على الوقت المحدد والتزاماً به.

1- في العديد من المجتمعات العربية وغير العربية، غالباً ما تفرض عوائق مواقفية من جانب أسرة المرأة عينها، من خلال تحديد نوع العمل ومكان العمل والفوائد الفعلية، التي سوف تحصل المرأة عليه من هذا العمل، وبالتالي يمكن لموقع المرأة داخل الأسرة، أن يؤثر بقوة على نماذج عملها، وتتوقع الأسر في بعض المجتمعات أنه ينبغي على المرأة عدم العمل أبداً، وعدم العمل بعد الزواج وبعد الإنجاب، أو ينبغي أن تعمل فقط إذا كانت بحاجةٍ اقتصادية ملحة، ويمكن لمثل هذه التوقعات أو الآراء أن تعزز الحواجز أمام ولوج سوق العمل، ولذلك يتوجب في مثل هذه المجتمعات توجيه التوعية والتحسيس، ليس فقط إلى المرأة نفسها بل إلى أسرتها أيضاً، وإنّ الفقرة (152) من منهاج بيجين تلفت الانتباه إلى " أنّ عوائق المواقف تكبح مشاركة

المرأة في تطوير سياسةٍ اقتصادية، وتحصر نفاذ المرأة والفتاة إلى التعليم والتدريب في الإدارة الاقتصادية في بعض المناطق ".

2- التعارض بين الدورين الإنتاجي والإنجابي: يتضح من خلال الاختيار الصعب للمرأة بين الأطفال والعمل، أو التغلب على حاجة التوفيق بين مسؤوليات الأسرة والعمل، حيث أنّ العمل لتحسين تعليم المرأة ومهاراتها، قد يؤهلها لوظائف أعلى ولكن مهنتها قد تستمر في التعثر، ما لم تستطيع إيجاد طرائق للتوفيق بين الواجبات المهنية والمسؤوليات المنزلية، والفقرة (158) من منهاج بيجين توضح " المرأة خاصة ربة الأسرة مع أطفالٍ صغار محدودة في فرص الاستخدام لها، لأسبابٍ تتضمن شروط عمل غير مرنة، ومشاطرة غير مناسبة للمسؤوليات العائلية من جانب الرجل والمجتمع " وبالتالي إنّ مسألة التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة للمرأة والرجل، بمثابة هدف استراتيجي (/ و6 / من منهاج بيجين) و " تعزيز الشراكة المتساوية بين الرجل والمرأة في الحياة العائلية والجماعية في المجتمع، والتركيز على مسؤولية المشاركة للرجل والمرأة في العناية بالطفل، ودعم أعضاء الأسرة الأكبر سناً، والتشديد على المسؤولية المشاركة مع الرجل وتعزيز مشاركته النشيطة في الوالدية المسؤولة، والسلوك الجنسي الإنجابي المسؤول " (التعهد (5 ز) من برنامج كوبنهاجن) ولذلك نرى أنّه يجب القيام بعمل باتجاه هذه الغاية، بغية تغيير تقسيم العمل التقليدي على أساس الجندرية، كما يجب أن تكون مشاطرة المسؤوليات العائلية أكثر تكافؤاً تقريبياً، ويجب تحويل أماكن العمل كي تصبح أكثر تحسساً للأسرة، بما في ذلك تدابير وقت عمل أكثر مرونة، ولا بدّ من توفير خدمات دعم اجتماعي وبنى تحتية لتمكين المرأة والرجل على توفيق أكثر فعاليّة بين مسؤوليات العمل والعائلة.

3- **عدم المساواة في التعليم والتدريب:** يؤكد منهاج بيجين (القسم ب) وبرنامج كوبنهاجن (التعهد 6) على أهمية التعليم والتدريب للمرأة، كحقٍ من حقوق الإنسان وكأداةٍ ضرورية لتحقيق المساواة، ولا تزال للمرأة مستويات تعليم وتدريب متدنية، وبالتالي بات إعداد المرأة للنفاذ إلى سوق العمل ونوعية العرض لعمل الإناث أضعف منهما بالنسبة إلى الرجل، ولأنّها تبدأ في هذا الموقع الأقل حظاً، وتستمر اللامساواة في سوق العمل والجدول التالي رقم (2) يوضّح التقدّم الذي حدث في الدول العربية في مجال التعليم للإناث.

جدول رقم / 2 /

يوضح التقدّم الذي حدث في الدول العربية في مجال التعليم للإناث

الدولة	صافي نسبة المقيدات في المدارس الابتدائية		صافي نسبة المقيدات في المدارس الثانوية			إجمالي نسبة المقيدات في التعليم العالي		
	*1990	2001 2000	*1990	**2001 – 2000		*1990	**2001 – 2000	
				نسبة الإناث	نسبة الإناث إلى الذكور		نسبة الإناث	نسبة الإناث إلى الذكور
الأردن	92	92	62	84	1.03	23.5	31	1.02
الإمارات	-	80	71	74	1.05	18.1	-	-
البحرين	72	91	95	86	1.12	19.8	28	1.86
تونس	92	97	42	69	1.04	6.8	21	0.97
الجزائر	83	94	53	64	1.6	-	-	-
جيبوتي	31	30	11	13	0.63	-	1	0.80
السودان	-	42	20	-	0.83	2.3	6	0.92
سوريا	94	96	44	47	0.91	14.8	-	-
السعودية	56	57	42	51	0.93	11.3	26	1.49
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	88	-	47	-	-	9.8	-	-
عُمان	79	75	53	68	1.00	4.3	10	1.67
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	91	94	87	80	1.06	34.3	34	2.69
الكويت	-	84	-	79	1.05	16.7	32	2.58
لبنان	-	89	64	-	-	-	48	1.14
ليبيا	-	-	-	-	-	15.3	61	1.09
مصر	-	88	73	79	0.95	12.6	-	-
المغرب	49	85	28	28	0.83	7.3	9	0.80
موريتانيا	-	65	10	13	0.83	0.9	1	0.27
اليمن	-	47	10	21	0.46	1.5	5	0.28

* تقرير التنمية البشرية لعام 1994

** تقرير التنمية البشرية لعام 2004

والأشكال التالية رقم / 2 / تعكس تباينات نسب الإناث في التعليم ونسب الإناث إلى الذكور .

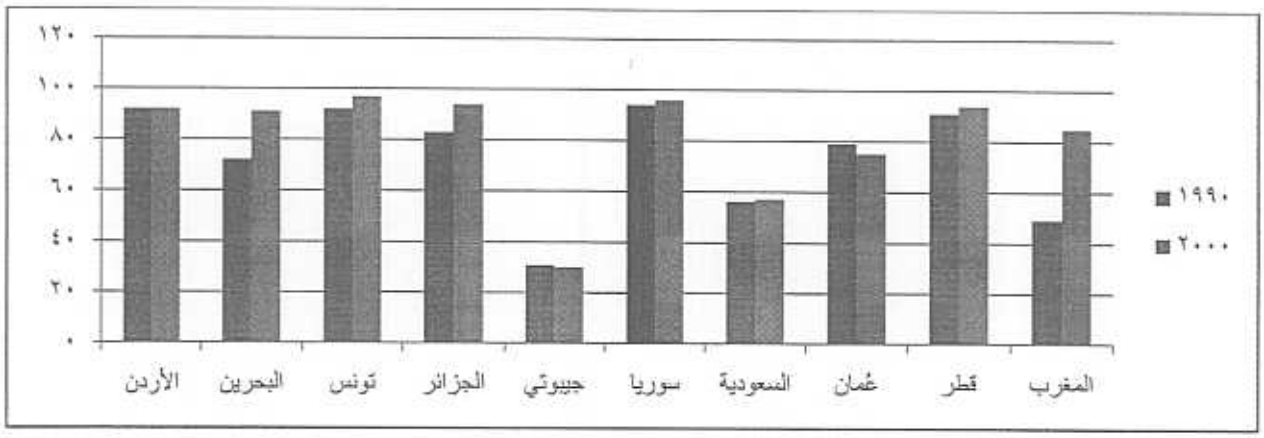

مقارنة صافي نسبة المقيدات في المدارس الابتدائية 1990 – 2000

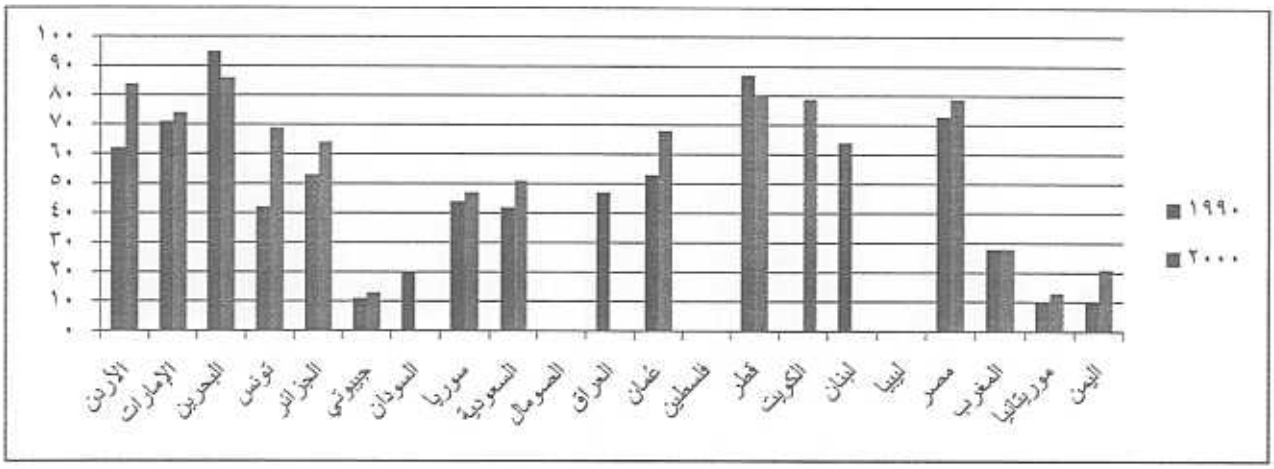

مقارنة صافي نسبة المقيدات في المدارس الثانوية 1990 – 2000

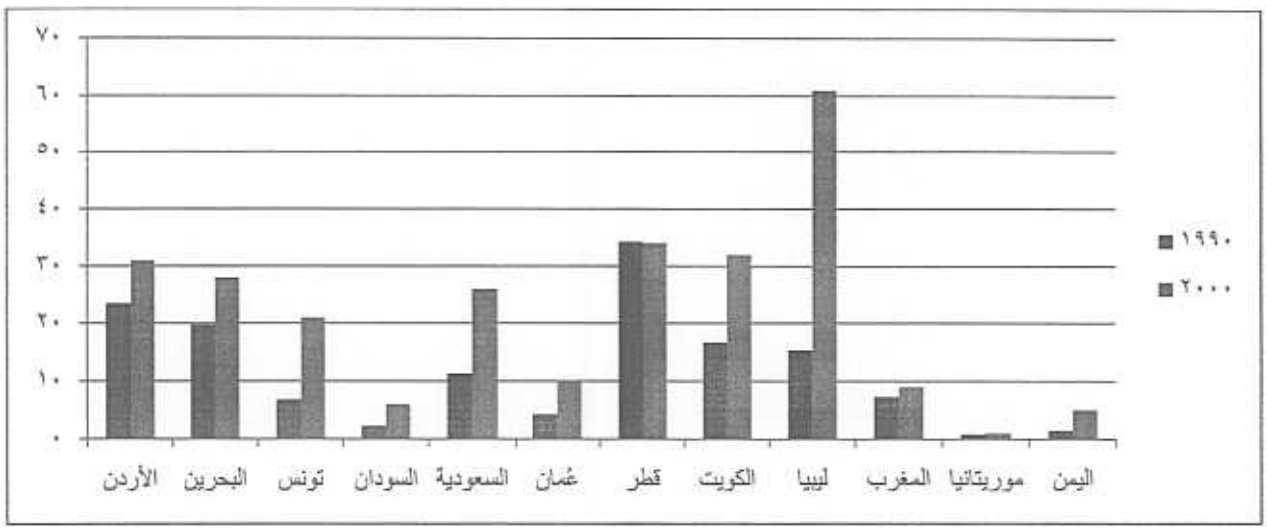

مقارنة إجمالي نسبة المقيدات في التعليم العالي 1990 – 2000